

**قول** للظاهر من معنى قوله لا يصفه لفظا وقال المفسر فان قلت  
للظاهر ولت يعلل بضا والمعنى واذا هي بضا للظاهرة في الاكوار بضا للظواهر  
الاذ ان سا جها سا صا عمتا خا طوا في شاده معج الناطق في نفسه  
الظواهر للظواهر وهذا الذي ذكره المفسر لنفسه انصاحي في نفسه  
وكنت يدي بضم لا عرب واما ارد النطق بالعبارة انصاحي في نفسه  
يعلم بهذا الكلام ان من تعد المعنى له وقال في هذه السورة قال الملا  
القول الربوي في الشرح قال الملا فاسند القول في دعوى واحاب المفسر  
ذلك سلا وجها اخر لها ان كون هذا الكلام قد ارضه ومعه في عتق  
وفي الشرح عنه والناظر ان قاله ابتدا وتعلته عنه خاصته فتا لونه لاعفا  
والناظر ان لونه عنه للظاهر على غير التبع كما فعل الاول في الواحد منه  
الواحد في نفسه كما صيغ بمتلوه لحافته في هذه الماتة في من المات في المعنى  
وقر الاخوان هنا في وانسج سحار والناظر ان سحار ولا خلاف ان الذي  
السحار سحار وسحار وسحار وسحار وعلم وعلم ودرع ان في الاسال  
صاحفة ورجح سحار انه كاور لعلمه وكلاهما سال صارت ورجح سحار انه لعله  
في قوله ان هذا لسحار ولعله ساسب له وفي الشرح لسميه ولفه من ذلك  
قالوا لان اول هذه الآية مني على الاختصار قول ما ذا امر ون قد  
للعلم على ما ذا مستعرا في اول هذه الصفة والجمهور على امر ون لغير التور وودي  
كجرو من نافع لشفها وعلى هذا المراس يجوز ان يكون ما ذا لعله شها واحا وجمل لضم  
على انه صيغ قول بان ثامر ون لغيره في الباء ونون المعول الاول لثامر ون محذوف  
وهو بالانكسار والجمهور على امر ون في المعنى وعلى ما في الامور ان المعول الاول  
محذوف لانه في قوله لثامر ون لانه لان الكسرة في القعدة في هذا المعنى غير محذوف  
في قوله لثامر ون يجوز ان يكون ما استغفاما ويجوز في الاستغفار وادامه وصله  
بامر ون والحاد محذوف في المعول الاول لانه محذوف في قوله لثامر ون بعد ان

مصور

مصور المحل غير اليه بالانكسار في الذي ثامر ون ودره ارجع  
ما في قوله رد عليه السجانه من مرض لك حرف الحاد المجرى ونحو في المجرى  
ممكنه من اعنة رعيته انه ارد ان يعبر بالاصل في السبع فمد ان حرف في الصل  
للضرب ان قوله هذه كجمل لعل هي كلام الملا ونون قد خاطب في دعوى  
ذلك وجه اعطتا له كاعطاء الملوك اصغدا جمع او يجوز ان قاله ولا حقا  
او يجوز ان كلامه دعوى على صار قول اي قال له دعوى ما ذا امر ون ويورد  
لومها من كلامه دعوى قوله لعل في الواحدة وهما امر ون في الامور المعروفة  
الامر الذي يحق المشاورة والباقي في دعوى على امر ون في الشرح وقال  
المفسر في قوله من قوله في كذا امر ون في سائر فاسد على امر ون في قوله  
ارجحة في هذه الطقة هنا وفي الشرح است واما في السهول والناظر  
الذي من المرحضا والامل لعل لعلها وضبط ذلك ان لعل مع العبرة  
ولما مع عدمها فاما اللان المربع لعله فاولها فراه ان شمر وهما مر  
عمران عامر ارجح وهو سائنه وكها مصلها واما لعله في امر ون ارجح  
فان لعله لانه لم يصلح في اولها لعله فراه ان يكون على امر ون ارجح  
سائنه وكها لسورة من غير صلة واما اللان المربع على امر ون في لعله فراه  
الاحسن ارجح كسرة الحمر وسلون لهما وصلوا وقما لسانه فراه لخشاك  
بمن عن امر ون ارجح فيهما في صيغة سائنه لعله فراه قالون كها في كسور وودي  
فاما ضد لهما وشرها فعد عرفها لعله فراه واما لعله وعده لعلها في سورا  
فقد ارجحها وارجحته امر ون في قوله لعل في قوله لعلها لعله وعده  
وهذا لعله بوضا وبوضت وهما مادان اصلسان اما لعل في فرع لعله  
الاحسان وود طم في قوله لعله فراه ان يكون لعل في لعلها لعله لعله  
عبره ورواها من دلوان على امر ون لعله وقال في الشرح لعله لعله لعله  
لعله الاكسار لعله لعله لعله وقال في الشرح لعله لعله لعله لعله